جامعة الأزهر
حولية كلية اللغة العربية
بنين بجرجا

الأصولُ المشتركةُ بين المدرستين (البصرة والكوفة)

إعداد

الباحثة : أريج سليمان المرزوق

قسم اللغة العربية - كلية الآداب والفنون ـ جامعة حائل

العدد الثالث والعشرون

للعام ١٤٤٠هـ / ٢٠١٩م

الجزء الأول

رقم الإيداع بدار الكتب المصرية ٦٩٤٠/ ٢٠١٩م

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

ملخص البحث

الأصولُ المشتركةُ بين المدرستين (البصرة والكوفة)

كان بين مدرسة البصرة ومدرسة الكوفة خلاف في كثير من المسائل النحوية ، مرجعه إلى التشدد أو التساهل في الأخذ والرد والنقل عن الأعراب، لكن لا يمنع ذلك وجود اتفاق بين المدرستين .

لذلك سوف يقوم هذا البحث على عرض الأصول التي اتفقت عليها مدرستي البصرة والكوفة . وسأتناول الأصل أولاً عند البصريين ، ثم عند الكوفيين ، مع ذكر الأمثلة التي توضح هذا الاتفاق .

إعداد

الباحثة : أريج سليمان المرزوق

قسم اللغة العربية - كلية الآداب والفنون ـ جامعة حائل

Research Summary

The common assets between the two schools (Basrah and Kufa)

Between the Basra school and the Kufa school there was disagreement in many grammatical issues, due to the strictness or leniency in the introduction, response and transportation of the expressions, but this does not preclude an agreement between the two schools.

Therefore, this research will present the assets agreed upon by Basra and Kufa schools. I will discuss the original first with the Basrien, then with the Kufis, with examples that illustrate this agreement.

Preparation

Researcher : Areej Sulaiman Al Marzouk

Department of Arabic Language - Faculty of Arts and Arts Hail University

بسم الله الرحمن الرحيم

*** مقدمة** :

منذ أن نشأت مدرستا البصرة والكوفة نشأ اختلاف بينهما في الفكر النحوي. وإن كان بالطبع لا يعني عدم وجود اتفاق بين هاتين المدرستين ، فقد كان هناك اتفاق في الأصول النحوية بينهما.

وعُرف عن مدرسة البصرة طابعُ التشدد ، والتقصي ، والحرص في الأخذ ، والنقل عن الأعراب. بينما نجد في المقابل الكوفة تساهلت في الأخذ عن الأعراب إلى حّد ما بالمقارنة مع البصرة.

ولكن في النهاية اتفقت المدرستان على أن السماع ، والقياس، واستصحاب الحال أصولاً من الأصول، التي ينبغي اتباعُها لدراسةِ اللغة .

وسأعرض في هذا البحث الأصول التي اتفقت عليها المدرستان . وسأتناول الأصل أولاً عند البصريين ، ومن ثم عند الكوفيين ، مع ضرب الأمثلة على هذا الاتفاق .

الفصل الأول : السماع

"يقصد بالسماع : الأخذ عن الأعراب الفصحاء ،ونقل لغاتهم، وتسجيل شعرهم ونثرهم وقضاء الأزمنة الطويلة في النقل عنهم ، ومتابعتهم في حياتهم اليومية ." (١)

و" يُروى أن الكسائي بعد أن استوفى ما عند علماء الكوفة ،رحل إلى البصرة ؛ليأخذ عن الخليل بعد أن استفاضت شهرته، فلما جلس بحضرته وأعجبه علمه سأله عن مصدره ، فقال الخليل : من بوادي الحجاز ونجد وتهامة، فخرج ورجع ، وقد أنفد خمس عشرة قنينةً حبراً في الكتابة عن العرب سوى ما حفظ" (٢).

"وروي عن الأصمعي عن أبي عمرو أنه قال :" ما سَمِعَ حمادٌ الراويةُ حرفاً قطُّ إلا سمعته " (٣).

السماع عند البصريين:

"البصريون في أخذهم عن العرب لم يكونوا يجمعون كل ما يصادفهم في رحلتهم أو يُنقل لهم عن العرب،بل كانوا لا يعتمدون إلا ما يطمئنون إلى صحته، ويستوثقون منه، فهذا سيبويه كان يُعنى بأن يُوثِّق ما ينقلُ عنه، وأن أبا عمرو لم ينقل إلا عمن عرفوا بالفصاحة وسلامة اللغة "(٤).

---

(١) مدرسة البصرة النحوية نشأتها وتطورها ، عبد الرحمن السيد ، الطبعة الأولى، ص ٢٣٦.
(٢) معجم الأدباء، تصنيف: ياقوت الحموي، دار الكتب العلمية، الطبعة الثانية ، لبنان ٨٨/٤ .
(٣) طبقات النحويين واللغويين، للأندلسي، تحقيق: محمد أبو الفضل، الطبعة الثانية، دار المعارف،ص٣٧.
(٤) مدرسة البصرة النحوية، ص ٢٣٧.

ومن خلال دراستي وبحثي عن مدرسة البصرة، واعتمادها على السماع سألخص موقفهم في مجموعة من الخطوات:

١) كانوا يتجهون إلى البادية يطلبون صفاءها، ونقاءها. لا يقصدون إلا القبائل التي عُرفت ببعدها عن مظنة الفساد اللساني، ويذهبون إلى المواطن التي اشتهرت بجودة الأساليب. فهم تركوا الحاضرة ؛ لأن لغات أهلها معرضة للتأثر بلغات الوافدين عليها المخالطين لأهلها .

٢) تركوا القبائل المجاورة للأعاجم التي يمكن أن تتصل بينها وبينهم أسباب الحياة فتتأثر اللغة واللسان .

٣) كانوا أشد حرصاً على أن يتلقوا من فصحاء الأعراب الذين يردون إلى المدينة أو ينتقلون إلى من عُرف منهم بالرواية وسلامة اللغة في باديته .

ويعرض ابن جني مصادر اللغة الصافية وأنها كانت في البوادي دون الحواضر يقول : "إن السبب في ترك الأخذ عن أهل المدر ما عرض للغاتهم من الاختلال والفساد والخطل، ولو عُلِم أن أهل مدينةٍ باقون على فصاحتهم، ولم يعترض شيء من الفساد للغتهم، لوجب الأخذ عنهم كما يؤخذ عن أهل الوبر،وكذلك لو فشا في أهل الوبر ما شاع في لغة أهل المدر من اضطراب الألسنة وخبالها،وانتقاض عادة الفصاحة وانتشارها ،لوجب رفض لغتها، وترك تلقي ما يرد عنها "[١]

(١) الخصائص لابن جني، تحقيق: عبد الحميد هندواي، دار الكتب العلمية ،الطبعة الثالثة، لبنان، ١ /٣٩٣

٤) قسم البصريون العرب إلى أربع طبقات :

١_ طبقة الجاهليين .

٢_ طبقة المخضرمين من الذين أدركوا الجاهلية والإسلام ،وهاتان الطبقتان يستشهد بشعرهما في رأي جميع العلماء ،ولم يخالف في ذلك أحد.

٣_طبقة الإسلاميين كجرير والفرزدق و الكميت وذي الرمة. وهذه الطبقة اختلف العلماء في الأخذ عنها، وقد رأينا بعضهم يُلَحّنُ رجالَها ويخطئُهم[١]، ولكن الملاحظ من كلام أبي عمرو بن العلاء أنه لم يكن يأخذ بقولهم، إذ يروى عنه أنه قال:" لقد حَسُنَ هذا المولَّدُ حتى لقد هَمَمْتُ أن آمر صبياننا برواية شعره"[٢] يعني بذلك شعر الفرزدق.

ولكن معظم العلماء رجحوا جواز الأخذ عن رجالها فاستشهدوا بشعرهم وجعلوه مرجعاً من مراجعهم [٣].

٤_ فهي طبقة المولدين والمحدثين، وهم مَنْ بعدَهم إلى زماننا، وأول شعراء هذه الطبقة بشار وأبو نواس ومن عاصرهم وخلفهم، وهذه الطبقة اتفق على أنه لا يحتج بكلام أحد منها ،وإن مال بعضهم إلى الاحتجاج بالموثوق به منهم .

وكما اتفقوا على أنه لا يُحتج بشعر المحدثين قالوا : إنه لا يجوز الاحتجاج بشعرٍ أو نثر لا يعرف قائله ، صرح بذلك ابن الأنباري

---

(١) خزانة الأدب، تأليف: البغدادي، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، الطبعة الرابعة، ١٤١٨هـ ،١ /٥-٦

(٢) المصدر السابق،١/ص٣_٤.

(٣) مدرسة البصرة النحوية ،ص٢٤١.

في الإنصاف[١]، وكان علة ذلك خوف أن يكون لمولد أو لمن لا يوثق بفصاحته.

حيث قال إن هذا البيت غير معروف ولا يعرف قائله ؛ فلا يكون حجة.

فهذا المسلك الذي سلكوه في رواية اللغة، وهذا هو النهج الذي ساروا عليه في السماع من العرب ، تظهر فيه دقة البحث، وعمق الفكر[٢].

"وأيضاً تركوا الاستشهاد بالحديث النبوي ولم يتخذوه إماماً لشواهدهم وأمثلتهم لأنه روي بالمعنى إذ لم يكتب ولم يدوَن إلا في المائة الثانية للهجرة، ودخلت في روايته كثرة من الأعاجم ،فكان طبيعياً ألا يحتجوا بلفظه وما يجري فيه من إعراب " [٣] .

ويبدو لي أن تركهم للاحتجاج بالحديث النبوي فيه إجحاف ؛ لأن الحديث قول صادر من الرسول- صلى الله عليه وسلم _ نقله صحابي جليل يوثق بأمانته ، وهو عربيٌ يوثق بفصاحته .

وبالنسبة للقراءات ترك نفر منهم أحرفاً قليلة فيها لا تكاد تتجاوز أصابع اليد الواحدة ، وجدوها لا تطرد مع قواعدهم ، بينما تطرد معها قراءات أخرى آثروها[٤].

---

(١) انظر: الإنصاف ، لابن الأنباري ، تحقيق: جودة مبروك، الطبعة الأولى، الناشر مكتبة الخانجي بالقاهرة،٢/ص٥٨٣

(٢) انظر: مدرسة البصرة النحوية، عبد الرحمن السيد ص٢٤٢.

(٣) المدارس النحوية، لشوقي ضيف، الطبعة العاشرة ،دار المعارف ص١٩ .

(٤) انظر: المصدر السابق ، ص١٩.

السماع عند الكوفيين :

لعل أهم ما يميز المدرسة الكوفية عن المدرسة البصرية اتساعها في رواية الأشعار، وعباراتِ اللغة عن جميع العرب ،بدويِّهم وحضريِّهم ، بينما كانت المدرسة البصرية تتشدد تشدداً جعل أئمتها لا يُثبتون في كتبهم النحوية إلا ما سمعوه من العرب الفصحاء ،الذين سلمت فصاحتهم من شوائب التحضر وآفاته.

وليس معنى ذلك أن أئمة الكوفة لم يكونوا يرحلون إلى هذه القبائل الفصيحة، فقد كانوا يكثرون من الرحلة إليها، على نحو ما يحدثنا الرواة عن الكسائي(ت:١٩٣هـ)، فقد قالوا: "إنه خرج إلى نجد ،والحجاز ،وتهامة ورجع وقد أنفد خمس عشرة قنينة حبر في الكتابة عن العرب ،سوى ما حفظ "(١).

ولقد كان الكوفيون ـ وفي مقدمتهم إمامُهم الكسائي ـ لا يكتفون بما يأخذون عن فصحاء الأعراب ، إذ كانوا يأخذون عمن سكن من العرب في حواضر العراق ، وكثير منهم كان البصريون لا يأخذون عنهم ولا عن قبائلهم المقيمة في مواطنها الأصلية مثل تغلب وبكر؛ لمخالطتها الفرس ، ومثل عبد القيس النازلة في البحرين ؛لمخالطتها الفرس والهند .

فالبصرة تتشدد في فصاحة العربي الذي تأخذ عنه اللغة والشعر ، والكوفة تتساهل قليلاً فتأخذ عن الأعراب الذين قطنوا حواضر العراق، مما جعل بعض البصريين يفخر على الكوفيين بقوله :

---

(١) إنباه الرواة على أنباه النحاة ، تأليف: جمال الدين القفطي ، تحقيق: محمد أبو الفضل ، المكتبة العصرية ،طبع عام ٢٠٠٩هـ ،٢٥٨/٢.

"نحن نأخذ اللغة عن حرشة (أكلة) الضباب ،وأكلة اليرابيع (أي البدو الخُلَّص) .وأنتم تأخذونها عن أكلة الشواريز[١] وباعة الكواميخ "[٢] أي عرب المدن .

ولكن مع هذا الاختلاف نجد أن المدرستين اعتمدتا السماع أصلاً ركيناً في اللغة يستوثقون به في نقل الألفاظ، والكلمات، والجمل، ومن ثم تحليلها، ووضع القواعد بناء عليها .

ثانياً القياس:

يقول ابن جني: "وقد نص أبو عثمان المازني عليه فقال: ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب؛ ألا ترى أنك لم تسمع أنت ولا غيرك اسمَ كلِ فاعلٍ ولا مفعول ،وإنما سمعت البعض فقِسْت عليه غيره"[٣].

والقياس _ كما ينقل السيوطي عن ابن الأنباري في جدله- هو: "حَمْلُ غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه "[٤].

قال: "وهو معظم أدلة النحو والمعول في غالب مسائله عليه." [٥]

"والنحو قياس ؛لأن اللغات ليس من اليسير بل يكاد يكون من المحال الوقوف على كل مفرداتها ومشتقاتها، وسماع كل كلمة منها في استعمالاتها المختلفة، وأساليب الكلام المتباينة، فكانت هناك الحاجة الماسة لوجود

---

(١) الشواريز : جمع شيراز وهو اللبن الرائب المصفى.
(٢) الكواميخ : جمع كامخ وهو مخلل يشهي الطعام.
(٣) الخصائص ،لابن جني ٣٥٦/١.
(٤) الإغراب في جدل الإعراب ، لابن الأنباري، تحقيق: سعيد الأفغاني، ص١٠٣.
(٥) الاقتراح ، للسيوطي، تحقيق: حمدي عبد الفتاح، الطبعة الرابعة، ص١١٣.

الاستقراء الممكن الكافي لوضع قاعدة، وبهذا يقاس ما لم يسمع على ما سُمع "[١].

أركان القياس :

للقياس أربعة أركان: أصل وهو المقيس عليه، وفرع وهو المقيس ، وحكم وهو ما ينتقل من المقيس عليه إلى المقيس، وعلة جامعة وهي السبب الذي من أجله استحق المقيس حكم المقيس عليه .

القياس عند البصريين :

لقد كان عبد الله بن أبي إسحاق أول من فكر في المقاييس النحوية، وفي استخدامها أداة لضبط اللغة ، فابن أبي إسحاق يرى ألا تسير اللغة وفقاً للغات القبائل المختلفة وإنما يرى أن تلتزم الأذيع منها والأكثر استعمالاً[٢]

وقد قال عنه ابن سلام الجُمحي في طبقاته إنه:" أول من بعج النحو، ومَد القياس والعلل"[٣].

و أبو عمرو ينحي منحى ابن أبي إسحاق ويرى أن ضبط اللغة يستلزم الوقوف بها عند حد الكثير من المسموع ،والشائع من المستعمل [٤].

---

(١) مدرسة البصرة النحوية ،ص٢٤٣.

(٢) المصدر السابق، ص٢٤٤.

(٣) طبقات فحول الشعراء لابن سلام الجُمحي، تحقيق :محمود محمد شاكر ، نشر دار المدني ، جدة، طُبع١٤٠٠هـ ص٢.

(٤) مدرسة البصرة النحوية ،ص٢٤٤.

أما يونس بن حبيب فهو يوافق الكوفيين حيث إنه لم يقف في القياس عند حد الشائع المشهور. وإنما كان يتوسع فيه ،ويقيس على ما صح عنده ،كما فعل ذلك الكوفيون.

والقياس قد وصل على يد الخليل وتلميذه سيبويه إلى تمام نضجه ،وكامل قوته. وقد أصبح أساساً صالحاً لمعرفة صيغ اللغة .غير أنه قد بولغ فيه أحيانا ،وتُكُلف في استخدامه بحيث لم يعد قاصراً على قياس ما لم يسمع على ما سُمع مما هو سائغ مقبول، وإنما أصبح وسيلة لافتراض الغريب من الصيغ [١] .

ونلاحظ أن البصريين اشترطوا في الشواهد المستمد منها القياس أن تكون جاريةً على ألسنة العرب الفصحاء ، وأن تكون كثيرة ،بحيث تمثل اللهجة الفصحى ،وبحيث يمكن أن تستنتج منها القاعدة المطردة .

وبذلك أحكموا قواعد النحو وضبطوها ضبطاً دقيقاً ، وأيضاً أخذوا يرفضون ما شذ عن قواعدهم و مقاييسهم لسبب طبيعي ، وهو ما ينبغي للقواعد في العلوم من اطرادها وبسط سلطانها على الجزئيات المختلفة المندرجة فيها [٢] .

ومن ثم لم يجعل البصريون الشاهد الواحد بل الشاهد الناقص الذي لم يُعرف قائله، ولم يجر على نمط كلام العرب أصلاً يرجع إليه وقاعدة يقاس عليها في غالب قواعدهم إلا ما ندر [٣] .

---

(١) مدرسة البصرة النحوية ، ص٢٤٧.

(٢) انظر: المدارس النحوية لشوقي ضيف ص١٦١.

(٣) انظر: مدرسة البصرة النحوية ،لعبد الرحمن السيد ، ص٢٥٠.

القياس عند الكوفيين :

اعتد الكوفيون بأقوال وأشعار المتحضرين من العرب، كما اعتدوا بالأشعار والأقوال الشاذة التي سمعوها على ألسنة الفصحاء مما خرج على قواعد البصريين و أقيستهم ،ولم يكتفوا بذلك فقد حاولوا أن يقيسوا عليها وقاسوا كثيراً، مما أحدث اختلاطاً وتشويشاً في نحوهم ، لما أدخلوه على القواعد الكلية العامة من قواعد فرعية. (١)

وقد قيل فيهم :"لو سمع الكوفيون بيتاً واحداً فيه جواز شيء مخالف لأصولٍ جعلوه أصلاً وبوبوا عليه"(٢).

وقيل :"عادة الكوفيين إذا سمعوا لفظاً في شعر أو نادر كلام جعلوه باباً أو فصلاً "(٣).

نرى مما سبق إلى أن المدرسة الكوفية توسعت في الرواية ،وفي القياس توسعاً جعل البصرة أصح قياساً منها، لأنها لم تقس على الشواذ النادرة في العربية ،وطلبت في قواعدها الاطراد والعموم والشمول ،كما جعلها أكثر تحرياً منها للرواية عن الأعراب، لأنها لم ترد إلا عمن خلصت عربيتهم من شوائب التحضر، ولم تفسد طبائعهم بل ظلت مصفاةً منقاةً، ولا فسدت ألسنتهم بل ظلت تجري على عرق العروبة الأصل وإرثها القديم(٤).

---

(١) انظر: المدارس النحوية ،شوقي ضيف ص١٦١.

(٢) الاقتراح للسيوطي ،ص٢٣٦.

(٣) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، تأليف: السيوطي، تحقيق: أحمد شمس الدين، الطبعة الثانية ٢٠٠٦م،لبنان،ص١٦٣.

(٤) انظر: المدارس النحوية ، لشوقي ضيف ص١٦٣.

إلا أن توسع الكوفيين في مظان الاحتجاج وموارده جعلهم علماء بالشعر حيث قال ابن جني : "فمن ثم أهل الكوفة أعلم بالشعر من أهل البصرة "[١].

وأيضاً نراهم قد استخدموا القياس أحياناً دون استناد إلى أي سماع[٢].

ولقد جعل الكوفيون القياس وحده أحياناً يتحكم بهم ، ويتخذ أساساً للغة ولو لم يسانده سماع[٣]

ومع أن المدرستين قد اختلفتا في طريقة التناول للقياس ؛إلا أنهما في النهاية متفقتان على أنه أصلٌ عظيمٌ من الأصول النحوية التي ينبغي الوقوف عندها ، والانطلاق منها إلى مدارسة اللغة ، ومعالجتها .

ثالثاً: استصحاب الحال:

يعتبر استصحاب الحال من الأصول التي اتفقت عليها المدرستان (البصرة والكوفة)

وذكر ابن الأنباري أن الاستصحاب هو :"إبقاء حال اللفظ على ما يستحقه في الأصل عند عدم دليل النقل عن الأصل"[٤]

---

(١) الخصائص ،لابن جني،٣٨٢/١(باب فيما يرد عن العربي مخالفا لما عليه الجمهور)

(٢) انظر: المدارس النحوية، لشوقي ضيف ص ١٦٤.

(٣) انظر: مدرسة البصرة النحوية ،ص٢٥٠.

(٤) الإغراب في جدل الإعراب، تأليف : ابن الأنباري،تحقيق: سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية،١٣٧٧هـ ص٦٣.

ويعتبر هذا الأصل من الأصول المستمدة من علم الفقه. [١]

وقال في الإنصاف :"احتج البصريون على عدم تركيب "كم" بأن الأصل الإفراد، والتركيب فرع، ومن تمسك بالأصل خرج على عهدة المطالبة بالدليل، ومن عدل عن الأصل افتقر إلى إقامة دليل، لعدوله عن الأصل، واستصحاب الحال أحد الأدلة المعتبرة ".[٢]

وقال الأندلسي في شرح المفصل:" استدل الكوفيون على أن الضمير في "لولاك" ونحوه مرفوع ، بأن قالوا: أجمعنا على أن الظاهر الذي قام هذا الضمير مقامه مرفوع، فوجب أن يكون كذلك في الضمير بالقياس عليه ، والاستصحاب ".[٣]

"ذهب الكوفيون إلى أن أداة الشرط (إنْ) تكون بمعنى (إذْ)الظرفية بينما قال البصريون أجمعنا على أن الأصل في(إنْ)أن تكون شرطاً والأصل في(إذْ) أن تكون ظرفاً والأصل في كل حرف أن يكون دالاً على ما وُضع له في الأصل، فمن تمسك بالأصل فقد تمسك باستصحاب الحال ، ومن عدل عن الأصل بقي مرتهناً بإقامة الدليل ولا دليل لهم يدل على ما ذهبوا إليه ".[٤]

وقال ابن الأنباري في:" استصحاب الحال من أضعف الأدلة، ولهذا لا يجوز التمسك به ما وُجِدَ هناك دليل، ألا ترى أنه لا يجوز التمسك به في إعراب الاسم مع وجود دليل البناء من شبه الحرف، أو تضمين معناه.

---

(١) أصول النحو العربي ، محمد الحلواني ،ص٢٦٢.

(٢) الأنصاف ،لابن الأنباري،ص٢٥٦.

(٣) شرح المفصل ، للأندلسي، ٤٤٩/٢.

(٤) الإنصاف، لابن الأنباري ،ص٥٠٢.

وكذلك لا يجوز التمسك به في بناء الفعل ،مع وجود دليل الإعراب من مضارعته للاسم ".[١]

وعلى الرغم من استدلالهم باستصحاب الحال في هذه المواضع وغيرها وعلى الرغم من اعتبارهم أنه من الأدلة المعتبرة ينظرون إليه أنه من أضعف الأدلة ولا يطمئنون إليه ما دام في استطاعتهم العدول عنه . [٢]

رابعاً: القواعد المشتركة بين البصريين والكوفيين :

هذا فضلاً عن أن المدرستين اتفقتا على الأصول العامة التي استند إليها النحو وهي السماع والقياس، واستصحاب الحال ،وإن كان هناك خلاف بينهما في كمِّ السماع وكيفه بناءً على مناهج كل من البحث والاستقصاء .

ومن هذه القواعد المشتركة:

١_لا يجوز الجمع بين العوض والمعوض[٣] :

اتفق على ذلك كل من البصريين والكوفيين واستدلوا على ذلك بأدلة :

استدل البصريون بهذا الأصل على أن واو ربّ ليست هي العاملة ، وإنما العمل لربّ بدليل أنه يحسن ظهورها معها ، ولو كانت عوضاً عنها ما جاز ظهورها معها . [٤]

---

(١) لمع الأدلة ،لابن الأنباري ، تحقيق: سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية ،١٣٧٧هـ ، ص١٤١.

(٢) انظر: مدرسة البصرة النحوية ، ص٢٥٤.

(٣) انظر : مدرسة البصرة النحوية ،ص١٧٦

(٤) انظر: الإنصاف ،لابن الأنباري ص ٣٢٢ ، مسألة رقم ٥٨ (واو رُبَ هل هي التي تعمل الجر؟).

وكذلك استدلوا على أن واو القسم لما كانت عوضاً عن البـاء لـم يجز أن يجمع بينهما فلا يقال : وبالله لأتركنَ النفاق على أن يكونا حرفـي قسم . (١)

واتفق معهم الكوفيون واستدلوا بعدم جواز الجمـع بـين العـوض والمعوض على أن الميم المشددة في اللهمَ ليست عوضاً عـن (يـا) التـي للتنبيه في النداء ؛لأنها لو كانت عوضاً عنها ما جاز الجمع بينهما . (٢)

كما في قول الشاعر :

إنِي إذا ما حدثٌ ألما

أقُولُ يا اللهُمَ يا اللهُمَا (٣)

هنا جمع بين (يا) و اللهمَ فلو كانت عوضاً عنها لم يجمع بينهما أي بين الميم المشددة والياء

٢) الحرف لا يعمل إلا إذا كان مختصاً (٤) :

إن كان الحرف غير مختص ،أي يدخل على الأسماء والأفعال وجـب ألا يعمل ، كحرف الاستفهام ،وحرف العطف ؛لأنه تارة يدخل على الاسـم ، نحو: ما زيدٌ قائمٌ .

(١) انظر: المصدر السابق ص٣٢٥ ، مسألة رقم٥٨ (واو رُبَ هل هي التي تعمل الجر ؟).
(٢) انظر: المصدر نفسه ص٢٩٠ ، مسألة رقم ٤٩ (ميم اللهُمَ).
(٣) من بحر الرجز ، لأبي خراش الهذلي ، في الخزانة٢/٢٩٥،وشرح التصريح١٧٢/٢.
(٤) انظر :مدرسة البصرة النحوية ،ص١٧٩.

وتارة يدخل على الفعل ،نحو: ما يقومُ زيدٌ .فهنا (ما) غير عاملة ؛ لأنها مشتركة بين الأسماء والأفعال لذلك أهملت عند بني تميم وهذا هو القياس.

استدل البصريون بهذا الأصل على أن (لولا) ليست رافعة للاسم دون الفعل فإنها تدخل على الفعل كما تدخل على الاسم . (١)

ومن ذلك قول الشاعر :

قالت أمامة لما جئت زائرها هلا رميت ببعض الأسهم السود

لا در درك إني قد رميتهم لولا حددت ولا عذري لمحدود (٢)

فإدخال لولا على الفعل دل على أنها لا تختص فوجب ألا تكون عاملة .

وقدر الكوفيون ذلك بأنها مختصة بالاسم ،وأن(لو) التي في البيت ليست مركبة مع(لا) كما في قولنا :(لولا زيداً لأكرمتك) .وإنما (لو) حرف باقٍ على أصله من الدلالة على امتناع شيء لامتناع غيره ، و(لا) معها بمعنى(لم) ، لأن (لا) مع الماضي بمنزلة (لم) مع المستقبل ،فهي غير (لولا) التي وقع فيها خلاف ،فهي هنا مختصة بالأسماء دون الأفعال ،فوجب أن تكون عاملة . (٣)

واستدل الكوفيون أيضاً بـ(ما) في لغة الحجاز لا تعمل في الخبر لأن (ما)حرف والحرف لا يعمل إلا إذا كان مختصاً ،كحرف الخفض لما اختص

---

(١) انظر: الإنصاف ،ص٦٩ مسألة (الاسم المرفوع بعد لولا).

(٢) من البسيط، وهما للجموح الظفري في الخزانة ٤٦٢/١.

(٣) انظر: الإنصاف ،لابن الأنباري ص٦٦مسألة رقم١٠ (الاسم المرفوع بعد لولا).

بالأسماء عمل فيها، مثل قولنا : (من سار على الدرب وصل)فاختص حرف الجر (على) بدخوله على الاسم (الدرب)ولا يدخل على الأفعال لذلك وجب أن يكون عاملاً.

وكذلك حرفُ الجزم اختص بالفعل فوجب أن يعمل ،مثل قولنا :(لم يجتهدْ) دخلت(لم)على الفعل ولا يمكن أن تدخل على اسم فهي عاملة فيه الجزم . (١)

٣)الفروع تنحط دائماً عن درجة الأصول(٢):

قال البصريون إن الضمير في اسم الفاعل إذا جرى على غير من هو له نحو قولنا (هند زيدُ ضاربته هي)يجب إبرازه هنا؛ لأن اسم الفاعل فرع على الفعل في تحمل الضمير ،فالأسماء لا أصل لها في تحمل الضمير، وإنما يضمر فيما شابه منها الفعل كاسم الفاعل هنا (ضارب)،والمشبه بالشيء يكون أضعف منه في ذلك، ولا يمكن أن يكون المشبه والمشبه به على درجة واحدة ؛لأنه لا يجوز تسوية الفرع والأصل . (٣)

بينما مثَل الكوفيون لهذا الأصل بأن(إنَّ) وأخواتها لا ترفع الخبر؛ لأن هذه الأحرف لا تنصب الاسم أصلاً وإنما نصبته هنا؛ لأنها أشبهت الفعل، فهي فرع عليه، وهي أضعف منه ، فينبغي ألا تعمل في الخبر ؛ لأننا لو أعملناها أدى ذلك إلى التسوية بين الأصل والفرع وهذا لا يجوز . (٤)

---

(١) انظر: الإنصاف ،لابن الأنباري ص١٤٤مسألة رقم ٢٠(الناصب لخبر (ما)الحجازية).

(٢) انظر: مدرسة البصرة النحوية، ص١٨١.

(٣) انظر: الإنصاف ،ص٥٧مسألة رقم٨ (القول في إبراز الضمير إذا جرى الوصف على غير صاحبه).

(٤) المصدر السابق ص٥٦.

ومن الأمثلة أيضاً قال البصريون إن معمولات عليك و دونك وعندك في الإغراء لا يجوز تقديمها عليها ،لأنها فرع في العمل على الفعل ،وإنما أعملت عمله لأنها قائمة مقامه ،ولأنها فرع يجب ألا تتصرف كتصرفه ،لذلك وجب عدم تقديم معمولاتها عليها. ولو جاز تقديمها على معمولها لأصبح هناك تسوية بين الفرع والأصل، وهذا غير جائز ؛لأن الفرع منحط عن الأصل . [١]

هذه الأمثلة التي ذكرتها وضحت لنا اتفاق كلٍ من البصريين والكوفيين على أن الفرع منحط عن الأصل ،ولا يساويه في الدرجة .

٤)الأضعف لا يعمل عمل الأقوى[٢]:

قال الكوفيون إن (ما) في لغة أهل الحجاز لا تعمل في الخبر ،والخبر هنا منصوب بحذف حرف الخفض ،لأن (ما) حرف ،والحرف لا يعمل إلا إذا كان مختصاً فلما كانت(ما) داخلة على الاسم والفعل كما وضحت في الأصل الثاني ، وجب ألا تعمل ولذلك أهملت عند بني تميم.

وإنما الحجازيون أعملوها لأنهم شبهوها بـ (ليس) من جهة المعنى ،وهو شبه ضعيف لأن (ليس) فعل و(ما) حرف ،والحرف أضعف من الفعل ؛فبطل هنا أن يكون منصوباً بما وإنما نُصب بحذف حرف الخفض والتقدير (ما زيدٌ بقائمٍ) فلما حذف حرف الخفض نصبت (قائماً). [٣]

(١) انظر: الإنصاف، لابن الأنباري ص١٨٧ مسألة رقم ٢٨ (تقديم معمول الإغراء).
(٢) انظر : مدرسة البصرة النحوية ص١٨٤.
(٣) انظر: الإنصاف ،لابن الأنباري ص١٤٤مسألة رقم ٢٠(الناصب لخبر ما الحجازية).

والبصريون قالوا إن تشبيهنا (ما) بـ(ليس) أوجب لها أن تعمل عملها ولكن هذا ضعيف؛ لأنه يبطل عملها إذا تقدم خبرها على اسمها، أو إذا دخل عليها حرف استثناء ،أو إذا فصل بينها وبين معمولها بإن الخفيفة وبسبب هذا الضعف لا تعمل . (١)

لذلك (ما) هنا ضعيفة لا تعمل عمل (ليس) الأقوى فهذا أصل اتفق عليه كلٌ من البصريين والكوفيين .

٥- اجتماع عاملين على معمول محال(٢) :

اتفق كل من الكوفيين والبصريين على أنه لا يجوز اجتماع عاملين على معمول محال .ومثال ذلك ما قاله البصريون من أنه لا يجوز العطف على موضع (إنّ) قبل تمام الخبر ،مثل قولك :(إنَّك وزيدٌ قائمَان) فوجب أن يكون (زيدٌ)مرفوعاً بالابتداء ووجب أن يكون عاملاً في خبر (زيد)،وتكون (إنَ) عاملة في خبر الكاف ، وقد اجتمعا في لفظ واحد .فلو قلنا :إنه يجوز فيه العطف قبل تمام الخبر ،لأدى إلى أن يعمل في اسم واحد عاملان ،وذلك محال . (٣)

(١) انظر: الإنصاف ،لابن الأنباري ص١٤٤، مسألة رقم ٢٠ (الناصب لخبر ما الحجازية) .
(٢) انظر :مدرسة البصرة النحوية ص ١٨٥.
(٣) انظر: الإنصاف، لابن الأنباري ص١٥٨، مسألة رقم ٢٤(العطف على موضع إنَ قبل تمام الخبر) .

أما الكوفيون فقالوا :إنه يجوز العطف على موضع (إنّ) قبل تمام الخبر؛ لأنه يجوز العطف على موضع (لا) قبل تمام الخبر مثل :(لا رجلَ ولا امرأة أفضلُ منك) فكذلك مع إنّ . (١)

لاحظنا من خلال الأمثلة التي أوردتها اتفاق أصحاب المدرستين من خلال الأصول وكذلك اتفاقهم من ناحية المواقع الإعرابية ،أو الحالات الإعرابية وهي بالطبع تدخل تحت ما يُسمى بـ (التوجيه النحوي) وهي مواضع تبين الاتفاق بينهم في غير الأصول ذكرتها هنا ، وهي:

١) اتفاقهم على رفع المبتدأ والخبر ، واختلافهم في عامل الرفع فيهما ، حيث ذهب الكوفيون إلى أن المبتدأ يرفع الخبر، والخبر يرفع المبتدأ ، فهما يترافعان أي: المبتدأ يرفع الخبر والخبر يرفع المبتدأ مثل:(زيدٌ أخوك) زيدٌ: مبتدأ والعامل في رفعه الخبر (أخوك) و (أخوك)خبر مرفوع والعامل في رفعه المبتدأ (زيد). (٢)

بينما ذهب البصريون إلى أنّ المبتدأ يرتفع بالابتداء ،وأما الخبر فاختلفوا فيه فذهب قوم إلى أنه يرتفع بالابتداء وحده، وذهب آخرون إلى أنه يرتفع بالابتداء والمبتدأ معاً، وذهب آخرون إلى أنه يرتفع بالمبتدأ ، والمبتدأ يرتفع بالابتداء فقد أجمعوا على رفع كل من المبتدأ والخبر. (٣)

---

(١) انظر: المصدر السابق ص١٥٨، مسألة رقم ٢٤ (العطف على موضع إنَ قبل تمام الخبر) .

(٢) انظر: الإنصاف ،لابن الأنباري ص٤٠مسألة رقم ٥ (رافع المبتدأ والخبر).

(٣) المصدر السابق ص٤٠.

٢) اتفاقهم على رفع الفعل المضارع واختلافهم في عامل الرفع :

أجمع الكوفيين والبصريون على أنّ الأفعال المضارعة معربة ، واختلفوا في علة إعرابها .

وعلة إعرابها عند الكوفيين أنها إنما أعربت لأنها دخلها المعاني المختلفة والأوقات الطويلة . (١)

وعلة إعرابها عند البصريين تعود لأوجه ثلاثة :

الوجه الأول: لأن الفعل المضارع يكون شائعاً فيتخصص كما أن الاسم يكون شائعاً فيتخصص ونضرب لذلك مثالاً:

كقولنا (يقوم) يصلح للحال والاستقبال إذن هنا اللفظ شائع وإذا قلنا (سيقوم) اختص هنا بالاستقبال .

مثله مثل الاسم كقولنا :هذا رجل (هذا اللفظ يدخل فيه كل الرجال) أما إذا قلت: (الرجل) فيختص بشخص معين .

إذن شابه الفعل الاسم من هذا الوجه .

الوجه الثاني : كلٌ من الفعل المضارع والاسم تدخله لام الابتداء ففي الفعل نقول: [إنّ زيداً ليقومُ] وفي الاسم نقول :[إنّ زيداً لقائمٌ] .

فلما دخلت لام الابتداء على الفعل المضارع كما تدخل على الاسم دل على المشابهة بينهما ، ولا يجوز أنّ تدخل هذه اللام على فعل الأمر والفعل الماضي لذلك لم يعربا .

---

(١) انظر: الإنصاف ،لابن الأنباري ٤٣٤ مسألة رقم ٧٦ (الأفعال المضارعة لم أعربت؟)

الوجه الثالث: أشبه الفعل المضارع الاسم لأنه يجري على اسم الفاعل في حركته وسكونه كقولنا (يَضْرِبُ)على وزن (ضَارِب) في حركته وسكونه لذلك أُعرب الفعل المضارع كما أُعربت الأسماء .

٣) اتفاقهم على نصب المفعول به واختلافهم في العامل :

ذهب الكوفيون إلى أنّ العامل في المفعول النصب الفعل والفاعل جميعاً.

وذهب بعضهم إلى أن العامل هو الفاعل .

وذهب خلف الأحمر إلى أن العامل في المفعول معنى المفعولية ، والعامل في الفاعل معنى الفاعلية . (١)

بينما ذهب البصريون إلى أن العامل في المفعول الفعل وحده ،عمل في الفاعل والمفعول معاً. (٢)

إذن هو منصوب عند الفريقين.

وفي هذا المثال ملت مع رأي البصريين وهو أن الفعل يؤثر ويعمل الرفع في الفاعل والنصب في المفعول والله أعلم .

٤)اتفاقهم على أن (الآن) مبنيٌّ واختلافهم في علة البناء:

---

(١) انظر: الإنصاف ،لابن الأنباري ص٧٢ مسالة رقم ١١ (القول في عامل النصب في المفعول).

(٢) المصدر السابق ص٧٢ .

ذهب الكوفيون إلى أن (الآن) مبني ؛ لأن الألف واللام دخلتا على فعل ماضٍ وهو (آن) ومضارعه (يَئينُ) أي: حَانَ يحِينُ، وبقي الفعل على فتحته.

وذهب البصريون إلى أنه مبني لأنه شابه اسم الإشارة . (١)

٥) اتفاقهم على نصب الاسم المشغول عنه واختلافهم في عامل النصب :

حيث ذهب الكوفيون في قولنا (زيداً ضربته) إلى أن العامل في نصبه الفعل الواقع على الهاء ،وذهب البصريون أنه منصوب بفعلٍ مقدر تقديره (ضربتُ زيداً ضربتُهُ) (٢)

٦)اتفاقهم على نصب الظرف إذا وقع خبراً للمبتدأ واختلافهم في عامل النصب :

ذهب الكوفيون إلى أن الظرف ينتصب إذا وقع خبراً للمبتدأ كقولنا: (زيدٌ أمامَك) فذهب أبو العباس ثعلب من الكوفيين إلى أنه ينتصب بفعل محذوف غير مقدر لأن الأصل في قولنا (أمامَك زيدٌ) أي: حل أمامك فحذف الفعل وبقي منصوباً على ما كان عليه مع الفعل . (٣)

وذهب البصريون إلى أنه ينتصب بفعل مقدر والتقدير (زيدٌ استقرَ أمامَك) ، وذهب بعضهم إلى أنه ينتصب بتقدير اسم الفاعل والتقدير (زيدٌ مستقرٌ أمامَك).

---

(١) المصدر نفسه ص ٤٠٩ مسألة رقم ٧٤(الآن لِمَ بُني ؟).

(٢) انظر: الإنصاف ،لابن الأنباري ص٧٧ مسألة رقم ١٢ (القول في ناصب الاسم المشغول عنه).

(٣) المصدر السابق ص٢٠٢ مسألة رقم ٣٠ (الناصب للظرف إذا وقع خبراً) .

٧) اتفاقهم على إعراب الأسماء الستة واختلافهم في علة الإعراب :

ذهب الكوفيون إلى أن الأسماء الستة وهي : أبوك، أخوك، وحموك، وهنوك، وفوك ، وذو مال ،معربة من مكانين، وذهب البصريون إلى أنها معربة من مكان واحد . (١)

وحجة الكوفيين أنها إنما أعربت من مكانين لقلة حروفها وليزيدوا بالإعراب في الإيضاح والبيان لذلك أعربت من مكانين ،والمقصود بمكانين أي أنها تعرب بالحركات الثلاثة (الضمة ،والفتحة، والكسرة) في حال الإفراد مثل قولنا (هذا أبٌ لك ، ورأيتُ أباً لك ، ومررت بأبٍ لك) .

والأصل (أبو) فاستثقلوا الضم على الواو فأوقعوه على الباء وأسقطت الواو .

وفي الإضافة في الرفع نقول :(هذا أبوك)

والنصب : (رأيت أباك)

والجر : (مررت بأبيك) .

والإضافة طارئة على الإفراد ،فتكون الضمة والفتحة والكسرة التي كانت إعراباً في حال الإفراد هي بعينها إعراباً له في حال الإضافة ،والذي يدل على صحة هذا تغير الحركات على الباء ،وكذلك الواو و الألف والياء بعد هذه الحركات ،فدل على أن الضمة والواو علامة الرفع، والفتحة والألف علامة النصب، والكسرة والياء علامة الجر، لذلك قلنا إنه معرب من مكانين.

(١) الإنصاف ،لابن الأنباري ص١٣ مسألة رقم ٢ (إعراب الأسماء الستة).

أما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنه معرب من مكـــان واحـــد لأن الإعراب إنما دخل على الكلام في الأصل لمعنى، وهو الفصل، وإزالة اللبس، وهذا المعنى يحصل بإعراب واحد ،فلا حاجة بأن يجمعوا بين إعرابين . [١]

(١) الإنصاف ، لابن الأنباري ص٣١مسألة رقم (إعراب الأسماء الستة).

*خـاتمة :

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسـلام علـى أشـرف الأنبيـاء والمرسلين .

بتوفيق من الله وبفضله فقد توصلت في نهاية بحثي هذا إلى نتـائج كثيرة يمكن إجمالها فيما يلي :

_ اتفاق كُلٍّ من أصحاب المدرستين في الأصول وهي كامنة في الآتي : السماع ، والقياس، واستصحاب الحال، وكذلك اتفقوا فـي القواعـد كمـا وضحت ذلك في البحث فعلى الرغم من وجـود الاخـتلاف وجـد الاتفـاق ووضحت ذلك بالأمثلة التي طرحتها وبينت فيها اتفاق المدرستين .

_ كثرة وجود الاتفاق لدى نحاة المدرستين كما وُجد الاختلاف فيمـا بينهم.

_ دراسة مسائل الاتفاق بين نحاة المدرستين يعمل على أن يجعل من النحو مادة سهلة يسيرة

وأخيراً:

اسأل الله عز وجل التوفيق والسداد إنه على ذلك قـدير ، وبالإجابـة جدير .

* المصادر والمراجع :

١_أصول النحو العربي ،تأليف :د. محمد الحلواني ،طبع في أفريقيا٢٠١١ .

٢_الإغراب في جدل الإعراب ،تأليف: الأنباري ، تحقيق : سعيد الأفغاني ، مطبعة الجامعة السورية ، ١٣٧٧هـ.

٣_الاقتراح في علم أصول النحو، للسيوطي ، تحقيق: حمدي عبد الفتاح، مكتبة الآداب، الطبعة الرابعة.

٤_إنباه الرواة على أنباه النحاة ، تأليف : جمال الدين القفطي ، تحقيق : محمد أبو الفضل ،المكتبة العصرية ،طُبع عام ٢٠٠٩هـ

٥_الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين ، لابن الأنباري ، تحقيق :جودة مبروك ، الطبعة الأولى ، الناشر مكتبة الخانجي، بالقاهرة.

٦_الخصائص لابن جني ،تحقيق : عبد الحميد هنداوي ، دار الكتب العلمية ، الطبعة الثالثة ، لبنان،٢٠٠٨م_١٤٢٩هـ.

٧_خزانة الأدب ، تأليف : البغدادي، تحقيق:عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، الطبعة الرابعة ، ١٤١٨هـ.

٨_شرح المفصل ، للأندلسي المسمى : المحصل في شرح المفصل، إعداد : د.محمد محمد الشرقاوي ، القاهرة .

٩_طبقات فحول الشعراء لابن سلام الجُمحي ، تحقيق:محمود محمد شاكر ، نشر دار المدني ، جدة ،طُبع :١٤٠٠هـ.

١٠_ طبقات النحويين واللغويين ، للأندلسي ، تحقيق: محمد أبو الفضل ، الطبعة الثانية ، دار المعارف .

١١_لُمع الأدلة في أصول النحو، لابن الأنباري ، تحقيق : سعيد الأفغاني ، مطبعة الجامعة السورية ، ١٣٧٧هـ.

١٢_ المدارس النحوية ، لشوقي ضيف ، الطبعة العاشرة ، دار المعارف.

١٣_ مدرسة البصرة النحوية نشأتها وتطورها ، عبد الرحمن السيد ، الطبعة الأولى، توزيع دار المعارف بمصر.

١٤_معجم الأدباء ، تصنيف :ياقوت الحموي ، دار الكتب العلمية ، الطبعة الثانية ، لبنان.

١٥_ همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، تأليف: السيوطي، تحقيق: أحمد شمس الدين ، الطبعة الثانية ٢٠٠٦م ،لبنان.

فهرس الموضوعات

م	الموضـــــــوع	الصفحة
١	ملخص البحث	٢٢٣
٢	Research Summary	٢٢٤
٣	* مقدمة :	٢٢٥
٤	الفصل الأول : السماع	٢٢٦
٥	السماع عند البصريين:	٢٢٦
٦	السماع عند الكوفيين :	٢٣٠
٧	ثانياً القياس:	٢٣١
٨	القياس عند البصريين :	٢٣٢
٩	القياس عند الكوفيين :	٢٣٤
١٠	ثالثاً: استصحاب الحال:	٢٣٥
١١	رابعاً: القواعد المشتركة بين البصريين والكوفيين :	٢٣٧
١٢	*خاتمة :	٢٤٩
١٣	* المصادر والمراجع :	٢٥٠
١٤	فهرس الموضوعات	٢٥٢

تم بحمد الله